



Copyright © King Saud University

٤١٤  
ش . س

(شرح الرسالة الوضعية المصغية) ، تأليف السمرقندي  
أبي القاسم بن أبي بكر - بعد ٨٨٨ هـ . كتب  
في القرن الرابع عشر الهجري تقديرا .

١٩ ق ١٦ س ١٩ x ١٣ سم

نسخة حسنة حديثة ، خطها نسخ واضح ، طبع  
بمصر سنة ١٣٢٩ هـ ، بأوله أنه شرح على القوشجي  
على المصغية .

٧٥٤٠

الأزهرية ٥٤:٤ مصحح المؤلفين ٨ : ١٠٣  
١- الصرف والوضع ، اللغة العربية أ. المؤلف  
ب. تاريخ النسخ ج. شرح أبي الميث السمرقندي  
ع. الرسالة الوضعية

Copyright © King Saud University

٥ / ١٥٩١  
١٤ / ٦ / ٥٩



King Saud

جامعة

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٥٢ / ١٥٩١ / ٥  
العنوان: رسالة الوضعية العصرية  
المؤلف: السمرقندي، أبو القاسم بن أبي بكر  
تاريخ النسخ: ١٢٥٠ هـ  
اسم الناشر: -  
عدد الأوراق: ١٩  
ملاحظات: -

1957

لقد حبه الفقير المحتاج الى رحمة رب العرش  
عليه السلام

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

مناقب

١٤٨٨  
١١  
١٠

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

والحمد لله رب العالمين  
والحمد لله رب العالمين

١٤٨٨

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله



وبدستعين هذا كتاب مولانا خواجه علي قنبري على العنبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام ومبانيه  
وجعل الحرف اصول كلمته وطرق معانيه والصلوة على المشتق  
من مصدر الفضل والحكم الجامع من محاسن الافعال ومكارم النعم  
الموصول بالفاظ انواع السعادة والهدى المضمرة اشاراته اضاف  
الحكم والتقى محمد المذكور اسمه في التوراة والانجيل وعلى اله مظهر الحق  
ومبطل الا باطل ما ظهر النجم في العلم وما اشتهر النجم في العلم وبعد  
لما شاع في الامصار وظهر ظهور الشمس في النهار والرسالة  
العضدية فادها المولى الامام المحقق والفاضل المدقق خاتم المشتهدين  
عضد الحق والدين اعلى درجته في اعلى العليين وكانت مشتملة  
على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية الابهاز ونهاية  
الاختصار ولم يكن له بد من شرح لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا  
احصوها ويبلغ في التبيين المرام وتحقيق المقاصد اقصادها اريد  
الخوض في تقيم هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه خباياها  
مع جود القرينة واكلال الطبيعة تحفة للحضرة العلية

هذا كتاب من  
مكتبة آية الله العظمى  
المرجع



الاعظم والقهر من الاكرم ظل الله تعالى الانام فاتح انوار الانعام  
 والاكرام الذي اشتاقت يتجان السلطنة لاهامته وباهت حلال  
 الامان على قامته الغائر بالحكمين العلمية والعملية الحائز للرياسة  
 الدينية والدينية اشرف السلاطين في الاصل والنسب احقهم  
 في الفضل والادب فياض سجال النوال على الخلائق وهاب  
 النعم والدقايق ما نوال الغمام وقت الربيع كنوال الامير يوم سحابة  
 فنوال الامير بدق عين ونوال الغمام قطرة ماء المؤيد بتاييد الملك  
 العليم مغيث لدولة الدنيا الامير عبد الكريم لا زال رقاب الام  
 خاضعة لادامه واعنا الخلائق محتدة نحو مراسمه وهذه دعاقد  
 تلقاه ربنا بحسن قبول قبل ان رفع الصوفان وقع في حيز القبول  
 والرضا فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى والله تليست  
 الامال وعليه التوكل في جميع الاحوال قال المص رحمه الله تعالى  
 بعد التسمية هذه فوائد المشار اليه بهذه العبارات الزهنية  
 التي اراد المص كتابتها وبيان اجرائها نزلت منزلة المشخص  
 المحسوس فاستعملت فيها كلمة هذه الموضوعات لكل مشا  
 اليه محسوس والفائدة في اللغة ما حصلت من علم او مال

مشتقة

مشتقة من الفيد بمعنى استحدث المال والخير وقيل اسم فاعل  
 من فادته اذا اصب فواده وفي العرف المصلحة المترتبة على  
 فعل من حيث هي ثمرة وينتجته وتلك المصلحة من حيث  
 من طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل  
 بالفعل تسمى غرضاً ومن حيث انها باعث للفاعل على العمل  
 على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية فالغائية  
 والغاية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار كما ان الغرض  
 العلة الغائية ايضاً كذلك لان الحثيتين متلازمان ودليل  
 اعتباراً كل حثية فيما اعتبر فيه ايضاً فتلهم الغرض الى الفاعل دون  
 الفعل والعلة الغائية بالعكس الاولان اعم من الاخيرين  
 مطلقاً اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا يكون مقصود الفاعل  
 واما حمل الفائدة على ما اشير اليه بهذه حقيقة عقلية لغوية  
 اذ العبارات في انفسها فائدة اما باعتبار اللغة فظاهر واما  
 باعتبار العرف فلا تنها فمصلحة يترتب على تصحيح حروفها  
 واخراجها عن محلها ويجوز ان يكون مجازاً في الاستنباط  
 ان لتلك العبارات مدخلها في حصول الفائدة تشمل اما



خبر بعد خبر او حال او صفة لفائدة والمراد تشتمل اشتمال الكلام  
 على الاجزاء على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه الترتيب كما يذكر في  
 هذه الرسالة من العبارات ما ان يكون لفائدة المقصود او لفائدة  
 ما يتعلق به اذا كان خارج عنهما لا يذكر فيهما فان كان الاول هو التقسيم  
 وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق يتعلق بالسابق باللاحق اي  
 التعلق من حيث الاعانة في الشروع على وجه البصيرة فيهما فلو لم يتصل  
 وان كان يتعلق باللاحق بالسابق اي من حيث زيادة التوضيح  
 والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة مأخوذة اما من قدم اللاحق  
 او المتعدي في الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم  
 والمناسبة ظاهرة لتقدمها في الذكر او لتقدمها الطالب في الشروع  
 في المقاصد بالذات او بالواسطة والمراد بالمقدمة ههنا المعاني  
 المخصوصة او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار التجوز بان يكون  
 من قبيل اطلاق الكلمة على بعض جزئياتها او اطلاق اسم المدح  
 على بعض مآدل عليه وما وقع في بعض النسخ على مقدمة  
 وتقسيم وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب اذ التبيين من المقد  
 فلا معنى لعدله جزئيا مستقلا للمقدمة مبتداء خبره هذا الذي نش  
 فيه

فيه او بالعكس واما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها الى  
 قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب امثال هذه المقام تامل ولما  
 كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه ويعقل  
 الموضوع له كذلك كما يتوقف عليه المقصود كما يظهر للبداهة  
 في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار وقال اللفظ قد وضع  
 لشخص بعينه اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدرا بمعنى الرمي  
 فهو بمعنى المفوفيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو حرفا  
 حدا واكثر محملا او مستعملا صادرا من الفم من اولا لكن خسر في  
 عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتد على الخارج  
 واحدا واكثر محملا او مستعملا فلا لفظ الله بله  
 كلمة الله في اصطلاح النحاة ما من شأنه ان يصدر من الفم  
 من الحروف واحدا واكثر او تجزى عليه احكام اللفظ كما  
 العطف في الابدال فيندرج فيه ككلمة الله تعالى وكذا الضمائر التي  
 يجب استارها وهذه المعنى اعم من الاول والمراد ههنا واللا  
 فيه اما الجنس من حيث حصوله فقط او من حيث حصوله  
 في بعض افراده اعني العهد الذهني او الخصية معينة من جنس



مطلق اللفظ وهي الموضع منه اعني العهد الخارجي وح يجب  
ان يحمل قوله يوضع على العدول عن الماضي على المضارع اما  
لاستحضار الصوق لنوع غريبة اولتاخر اللفظ بالنظر الى ذلك  
فاذا تم هذا فنقول ان اللفظ الموضع من حيث تشخص المعنى  
وعدمه وخصوص الموضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي  
ابتداء اربعة لان المعنى اما مشخص او لا وكلما التقديرين فا  
الموضع اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا لمشخص باعتبار  
تعلقه بخصوصه ويسمى هذا الموضع وضع خاصا للموضع له  
خاص كما اذا تصور ذات زيد وضعت لفظه بازيه والثاني  
ما وضع لمشخص باعتبار تعلقه بخصوصه بل بامر عام يسمى  
ذلك الموضع وضع عام للموضع له خاصا كما سماء الاشياء على  
ما سيجي وهذا التقسيم ان يكون معناه متعدد او الثالث ما  
وضع لامر كلي باعتبار تعلقه كذلك اي على عمومه ويسمى هذا  
الموضع وضع عام للموضع له عام كما اذا تصورت معنى الحيوان  
الناطق وضعت لفظ الانسان بازيه والرابع ما وضع لكلي با  
اعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود

له بل حكموا باستحالة لان الخصوصية لا يعقل كونها مارة  
للملاحظة كلياتها محض بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين  
من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم  
تعلق الغرض به فيما هو المقصود الاصل من تلك الرسالة وهو  
تحقيق معنى الحرف والمضمر واسم الاشارة والموصول والاول  
وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني في تشخص المعنى تعرض له  
لمزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل ان يكون صفة كاشفة  
لشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام اي قد يقع  
اللفظ لشخص باعتبار تعلقه بعينه وشخصه وبوضع باعتبار  
امر عام اي باعتبار تعلقه بامر عام وذلك اي الوضع لشخص  
باعتبار امر عام مشترك بين يتحقق بان يعقل امر عام مشترك بين  
الشخصين ثم يقال هذا اللفظ موضع لكل واحد من هذه الشخصين  
بخصوصه اي يعين اللفظ بازاء كل واحد من افراد الشخص  
سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في معاني الحرف او من  
عوادياتها كما في المضمر واسماء الاشياء وذلك الامر العام  
ملحوظ باعتبار كون مارة للملاحظة تلك الافراد التي هي السمتا



الموضع لكل منهما اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعا كما هو  
 وبعض الافاضل في الضمائر والموصولات وغيرها وانما عبر عن ذلك  
 التعيين الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك  
 التعيين غالبا وانما قيد بالحيثية بقوله بحيث لا يفاد ولا يفهم  
 منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك لئلا يتوهم انما  
 وضع له اللفظ ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر  
 المشترك حتى يستعمل فيه ويفاد ويفهم هو منه فان ذلك  
 باطل بل المقصود ان الوضع له والمستعمل فيه هذا الشخص  
 من افراده على حدة وهذا كذلك دون القدر المشترك حال  
 من قوله واحد بخصوصه اى متجاوز عن القدر المشترك فآ  
 غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب  
 الوضع فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام الذي هو  
 مفهوم المشار اليه المفرد المذكور اذا كان كذلك فتعقل الوضع  
 ذلك المشترك الاله للوضع وهو سبيل الى حصوله لانه لا  
 اى المشترك الموضوع له قوله انه بتقدير اللام معطوف على  
 الخبر ان قرئ فتعقل مصدرا وان قرئ على صيغة المضارع

المجهول

المجهول من الثلاثي المجرد فالة منصوب على الحال لانه  
 عطف عليه فالوضع كلى والموضوع له مشخص كما  
 قررناه وذلك اى اللفظ الموضوع لشخص باعتبار امر عام  
 مثل اسم الاشياء نحو هذا نزل ذلك الامر الكلى منزلة  
 المشار اليه المعين لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق  
 فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص فان هذا مثلا هو  
 موضوع ومسماه اى معناه المشار اليه الشخص اى كل  
 واحد من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا والمشتخص صفة  
 لكل واحد من حيث انه المراد بالمشا اليه ههنا ولا يجوز ان  
 يكون صفة للمشاك كما لا يخفى على ذى مسكة قوله موضوع  
 فى بعض النسخ بقاء التانيث على انه خبر هذا بقاء ويل اللفظة  
 او الكلمة وفى بعض آخر باضافة الضمير على انه من قبيل  
 الاسماء ومسماه حينئذ بيان له قوله بحيث لا يقبل الشر  
 تأكيد لما يستفاد من الشخص يعنى ان مفهوم هذا  
 ما صدق عليه المشا اليه الشخص الذى لا يقبل الشر  
 لامفهومه الذى يقبل الشر كونه والحاصل ان معنى لفظ



هذا كل مشا اليه مفرد مذكّر مشخص لوحظ باحرام عام  
 وهو مفهوم المشا اليه المذكور والمفرد الصادق على هذا  
 المشار اليه المشخص وعلى ذلك الآخر كما اذا حكمت على  
 كل روي بانه ابيض بهذا العنوان فقد لاحظت جميع  
 المشخصات الرويتين من زيد وعمر وغيرهما بام عام وهو  
 الروي وحكمت عليه بانه ابيض تنبيه لفظ التنبيه منه  
 يستعمل في مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور بعده  
 بديهيًا والثاني ان يكون معلوما من الكلام السابق وهما  
 الحكم بديهيًا اولى اذ تصور طرفيه مع الاسناد يكفي في  
 الحجز بالنسبة وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه يذكر  
 في صوت الاستدلال والبديهيًا قد ينبه عليها ازالة  
 لما قد يكون في بعض الاذهان القاصرة من الخفاء ما هو من  
 هذا القبيل اي ما صدق عليها اللفظ الموضوع لمشخصا  
 باعتبار اندراجها في امر عام لا يفيد الشخص الا بقرينة معينة  
 لان وجه افادته الواحد من تلك الشخصات بعينه ليس الا  
 وضعه له وهو لا يختص بالاستواء نسبة الوضع الى الشخص  
 المسماة

المسماة اي لا يشترك الكل في تلك فلا بد في افادة التعيين من امر  
 ينضم اليه به يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان قيل  
 ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة سيان في عدم  
 افادته المعنى الموضوع له بدون القرينة وتعدد المعنى المو  
 ضوع له في الفرق بينهما قلنا الفرق لزوم التعيين في  
 المعنى وعدمه ووحدة الوضع وتعددته فان قلت اللفظ  
 بحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة دون  
 المعنى المجازي على ما هو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج  
 قلنا المراد بما كرهه ما هو اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في  
 صحة استعماله في معناه كونه موضوعا لذلك المعنى الحقيقي  
 ولا يحتاج الى القرينة لمجرد الاستعمال بخلاف المجاز فانه  
 يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك لتصرف عن ارادة المعنى الحقيقي  
 الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه واحتياج القرينة فيما  
 نحن فيه وفي المشترك لدفع مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم  
 المراد للاستعمال فيه ولما فرغ من المقدمة شرع في القصور  
 فقال التقسيم مبتداء او خبر على ما مر والمحذوف هو المذكور



ومعنى التقسيم هو ضم قدين او اكثر الى عام ليصير ذلك  
العام بانضمام كل قيد قسمائنا للقسم الآخر وغير متباين  
له باعتبار تنافي القيود او تنافها فقط والمتبادر بحسب  
هو اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل واصله  
مجملا تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله او الى قسمين ماهو  
مدلوله كلي وما هو مدلوله مشخص تقسيم القسم الاول  
منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل وتقسيم  
الثاني الى العلم والحرف والضمير واسم الاشياء والموصول  
على وجه يضبط به تلك الانقسامات فان تحقيقها من مزالق  
الاقسام اللفظية اي الموضوع مدلوله اي المعنى الموضوع له  
فان الحاصل في العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه  
بهذه العبارات ومن حيث انفهامه مطلقا يسمى مفهومها  
ومن حيث انفهامه بانفهام غيره مدلوله ومن حيث وضع  
اللفظ بازائه موضوعه ومن حيث القصد اليه من اللفظ  
افادة منه معنى اما كلي او مشخص لان مدلوله اما ان يمتنع  
من فرض صدق وحله على متعدد فهو الشئ <sup>وحيث</sup>  
جزئيا

جزئيا حقيقيا ولا يمتنع كذلك وهو الكلام كلي فان قيل  
هذا التقسيم فاسد لان الالف واللام في اللفظ ههنا لا  
ستغراق فعناه حيث ذلك لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله  
كلي او مشخص لا شك ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع  
لمعنى فنقول لو مورد القسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك  
فدلوله اما كلي او مشخص فمورد القسمة اما من القسم الاول  
او من الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني  
لا يشمل الاول قلنا معنى قولنا كل لفظ اما كذا وكذا ان كل  
فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين على سبيل  
نفصال فمورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس  
مفهوم هذا اللفظ وما قيل في امثال هذا المقام من ان الاقسام <sup>الانقسام</sup> الى  
لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام واللازم لازم لذلك الشيء  
فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منهما ويلزم انقسام الشيء  
الى نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا  
كامثاله فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم للمقسم <sup>وجوده</sup> بحسب  
الذهني القسم لازم لاقسامه لان تلك الحقيقة بل من حيث



حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لاز  
 للزومه باعتبار آخر كالكلية اللازمة لفهوم الحيوان اللازم  
 لزيم مثلاً والاول اى اللفظ التام مدلوله كلى اما ذات  
 اى المدلول ذات او يقال بالتجويز باطلاق اسم الذات  
 والحدث على ما يدل عليهما من اللفظ وحينئذ يستقيم  
 قوله وهو اسم الجنس كرجل وحدث وهو المصدر انما انجز  
 المصدر عن اسم الجنس ليبنى التقسيم الى الفعل المشتق  
 عليه فكانه قال اللفظ التام مدلوله كلى مدلوله اما حدث  
 وحده او غير حدث وحده او مركب منهما والمراد بالذات  
 ههنا ما لا يكون حدثاً ولا مراً كما منه ومن غيره منسوباً بالحدث  
 الى الآخر بالحدث امر قائم بغيره يعتبر عنه بالفارسية بما آخر  
 دال ونون كالضرب او ناء ونون كالقتل فيخرج معنى السواد  
 والبياض لعدم التعبير ومعنى الجيد والمنوال لعدم القيا بالغير  
 ومعنى اختصاص الناعت بالمنعوت او التبعية في  
 التحيز اى الاشياء الحسية كافي الماديات والعقلية كافي المجردات  
 ولما كان اعتبار التركيب بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد  
 اختصاص /

لاختلاف

اختصاص ذلك المركب بما اعتبر فيه مع الطرفين  
 نسبة فعتبر عنه بقوله او نسبة بينهما لانها السببية وضع  
 اللفظ بازاء ذلك المركب وذلك اى النسبة والتذكير  
 باعتبار المذكور والمركب المشتمل عليها اما ان يعتبر نسبتاً  
 من طرف الذات وهو المشتق او يعتبر من طرف الحدث وهو  
 الفعل فان قيل المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر  
 وهو يتناول القسم الثالث قلنا قد قيد وحده متعلق  
 بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليهما عليه لفظ الغير  
 فلا اشكال حينئذ والانقسام الى اربعة استقرائاً وان  
 كان مردداً بين التفرع الاثبات بحسب المال وراجعاً الى  
 تقسيمات ثلثة فلا يضّر ارسال القسم الاخير واحتمال انقسام  
 بعض الاقسام الى اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار كما  
 الفعل والمشتق فان كلا منهما ينقسم فالمشتق ينقسم بـ ٢ يقال  
 فالمشتق اما ان يعتبر فيه قيام ذلك بالحدث به من حيث  
 الحدوث وهو اسم الفاعل والنبوت وهو الصفة المشبهة  
 او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه المحصور



وهو اسم الالة او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان او زمانا  
وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزمان  
على غيره وهو اسم التفضل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار  
الزمان الى الماضي والمستقبل والحال وباعتبار الطلب الى الامر  
وغيره والثاني الى اللفظ الموضوع لمعنى مشخص فالوضع له  
وضع اللفظ لذلك الشخص اما مشخص ايضا بان يكون  
الموضوع له مشخصا واحدا لوظف بخصوصه اى بما  
يعنيه او كلى اى عام بان يكون الموضوع له كلاما من الشخص  
لو حظت جمالا بامر كلى يعقها صدقا والاول اى اللفظ  
الموضوع لمشخص وضعها خاصا العلم اى الشخصى اما  
العلم الجنسى فخرج عن مورد القسمة اذ معناه كلى  
والثاني اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعها عاما اقساما  
الحرف والضمير اسم الاشياء والموصول ووجه الحصر  
في هذه الاقسام ان مدلوله اما ان يكون معنى في غيره اى  
حاصلا في متعلقه متعلقه يتعين بانضمام ذلك الغير اليه  
بمعنى انه لا يتحصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه بل  
يتحقق

يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتكلم يتعقل اليه بتعقل  
وهو الحرف من الى ولا يكون كذلك بان يكون معنى  
حاصلا في نفسه متحصلا بدون انضمام امر اليه واذا  
عرفت ان الالفاظ الموضوع لمشخصا وضعها عاما يحتاج  
حين استعمالها الى قرينة لافادة التعيين فالقرينة ان  
كانت في الخطاب يعنى الخطاب مخاطبة فيتناول ضمير  
المتكلم والغائب فالضمير كانا وانت وهو فان ما يفيد  
ارادة التعيين منهما من القرينة انما هو الخطاب الذي هو  
توجيه الكلام الى حاضر وان كانت تلك القرينة في غيره  
اى غير الخطاب فاما حسية بان يشار الى المراد بذلك  
اللفظ بعض من الاعضاء المحسوسة وهو  
اسم الاشياء هكذا وذلك فان المعين بما يراد منهما من المعين  
المعين انما هو هذا او عقلية بان اللفظ الذي هو المعين  
عند المخاطب باعتبار تعيينه بنسبة مضمون جملة اليه  
معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه وهو الموصول  
كالذي والتي فان المعين للمراد من كل منهما انتسابا



مضمون صلته اليه المعلوم قبل اقترافها به المعهود لهما  
 كقولك لمن سمع انه جاء واحد من بغداد الذي جاء من  
 بغداد رجل فاضل مشير بنسبة مضمون هذه الجملة الى  
 هذا المعين عند المخاطب باعتبار عينته عنده ولا يخفى  
 ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا بانضمام امر خارجي  
 مع تلك النسبة كاختصاص مضمون الصلة مثلا فيما اشر  
 اليه هذه النسبة كما سيبيح تحقيقه ولقائل ان يقول كون  
 الحرف وضمير المتكلم والمخاطب موضوعا لشخص ظاهر  
 واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم كلي ولفظه  
 هذا قد يشابه الى الجنس وكذا الذي كمن لا قد يراد به كلي  
 وقد اجيب عن الاشارة الى الجنس بانها مبينة على  
 جعله بمنزلة الشخص المشاهد وكذا في الموصول واما  
 ضمير الغائب فالظاهر ان لفظة هو موضوعة للجزئية  
 المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذكور سواء كانت  
 جزئية حقيقية او اضافية كما يجي تحقيقه واعترض بان هذه  
 القسمة اى قسمة اللفظ الموضوع للشخص ضعفا عاما  
 الى

الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة مجازا ان يكون بينهما  
 لفظ وضع بامر عام لكل من الافراد المشخصة ولم يكن  
 احدى الثلث المذكورة كاسماء حروف المباني كالا لفظا  
 وكذا لفظ التعيين واسامي الكتب كالكافية والشافية ولما  
 كان الاقسام تشترك في شئ وتماز في شئ آخر اذ ان شئ  
 الى ما به الاشتراك وما به الامتياز فوضع الخاتمة لاجل هذا  
 فقال الخاتمة تشتمل الظاهر ان يقول وتشتمل بالعطف  
 لتكون مبتداء محذوف الخبر اى هذه التى تذكرها او با  
 لعكس ويحتمل ان يكون تشتمل حالا من المبتداء او من  
 ضميره في الخبر فلا يحتاج الى الواو مع بقاء النظام قوله  
 على تنبيهها يحتمل ان يراد بها الالفاظ اى الخاتمة على  
 تشتمل على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعاني فتكون  
 الالفاظ مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف  
 فلا يلزم اشتمال الشئ على نفسه ولما كان ما فيهما  
 من الاحكام علم مما تقدم اطلق التنبيهات عليها الاولى اى  
 التنبيه الاول الثلاثة اى الضمير واسم الاشارة والموصو



نشر في ان مدلولاتها ليست معان في غيرها يعني معاني  
 هذه الثلاث مشتركة بان كلامها بتمامها معنى في نفسه  
 ملحوظ قصد مستقل بالمفهومية وصالح للحكم عليه  
 وبما ان كانت تلك المدلولات تتحصل بالغير اى  
 ليس كل من تلك المدلولات متحصلا في العقل بحسب  
 فهم مما وضع بارائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطا  
 او الاشاق حسا او عقلا فهي اسماء لاحرف اى اذا  
 كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية فهي اسما  
 لاحروف ن الاسما ما يكون تمام معناه كذلك التنبيه  
 الثانى الاشاق العقلية لا تفيد الشخص هذا الاشاق  
 الى الفرق بين الموصول وبين الضمير واسم الاشاق بان  
 الموصول مع القرينة التى هى الصلة لا تفيد الشخص  
 علل ذلك بقوله فان تقييد الكل بالكل لا يفيد الجزئية  
 اما كون القيد كليا فظاهر نظرا الى مجزئ الصلة لا يد  
 الاعلى انتساب مضمون جملة الى ذات ما من غير تعين  
 واما اعتبارا كلية المقيد مع ان معنى الموصول مشغور  
 على

على ما قرر من حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من  
 الموصول وحده حين الاطلاق ليس الا امر التذكير والته  
 للاحظة المشخصات ولا شك انه كلى ايضا مقيد بمضمون  
 الصلة الذى هو كلى ايضا فلا يفهم السامع مشخصا  
 بخلاف قرينة الخطاب والحس كلامهما يفيد الشخص  
 فيفهم السامع منهما ما يمتنع فيه الشركة فلذلك كانا  
 اى الضمير واسم الاشاق جزئيين وهذا اى الموصول كليا  
 وفيه بحث اذا المؤل موضوع للشخص على ما حققه  
 وعدم فهم السامع المعين لا يوجب لكلية اللهم لا  
 ان يقال المراد ان الموصول عد كليا نظرا الى فهم السامع  
 من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر  
 عن الانحصار الخارجى لا ان الموصول كلى حقيقة ولا  
 فلا يستقيم كلامه اذا القرينة المفيدة للشخص المحتاج  
 اليها فى الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق وان لم يعتبر  
 فلا فرق ايضا لعدم افادة الجزئية فى الكل لكن لما كان  
 للغير ظاهر من القرينة هو مضمون الصلة حكوا بان



قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المفهومة  
منها والمصنف في هذه الفقرة على ذلك التنبيه الثالث علمت  
من هذا اي مما سبق في مباحث التقسيم الفرق بين العلم  
والمضم حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم  
وتعدد المعنى وعموم الوضع في المضم وعلمت ايضا  
فما تقسيم الجز في اليه ما دون اسم الاشياء كما فعل بعضهم  
ظنا اي بناء على ظن ان ذلك اي اسم الاشياء موضع  
لامر عام الا انه انما يتعين بقرينة الاشياء الحسية في استلزامها  
في معين دون اصل الوضع ومدلول الضمير يتعين بالوضع  
الذي هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من ان التعيين  
فيه ايضا وضعي كالعلم والمضم قوله اسم الاشياء حال  
من ضمير اليه اي متجاوزين آياه حيث لم ينم له العلم  
التقسيم وقوله ظنا مفعول له للتقسيم التنبيه الرابع  
تبين لك من هذا اي من التقسيم المذكور ان معنى قول  
السخاة الحرف ما يدل على معنى في غيره ان لا يستقل باللفظ  
بان لا يكون ملحوظا قصدا وبذلك بالذات بل يكون ملحوظا  
تبعاً

تبعاً وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا  
يتضح غاية الانضاح الا بتهدية مقدمة فنقول ان المعاني قد  
تكون ملحوظة قد قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة  
تبعاً غير مقصودة بذاتها بل على انها آلة للملاحظة غيرها  
مرآة لمشاهدة ما سواها وهي بالاعتبار الاول مستقلة با  
لفهومية والتعقل وصالحة لان يحكم عليها وبها وبالاعتبار  
الثاني غير مستقلة بالمفهومية وغير صالحة للحكم عليها  
وبها واستوضح ذلك من قولك قال زيد وقولك نسبة  
القياس الى زيد فانت في الحالتين مدرك نسبة القيام اليه  
لكنها في الحالة الاولى مدركة من حيث انتها حال تبين  
زيد والقيام والالتفات حالهما فكانت مرآة لمشاهدتهما  
ولذلك لا يمكن لك ان تحكم عليهما او بهما وامّا في الحالة الثانية  
فهى ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد يمكنك اجراء  
الاحكام عليهما بانها من باب النسب لاضافات فهي على  
الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة بها  
وهذا كما ان المبصر قد يكون مبصراً بالذات مقصوداً



بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا على انه آلة لا بصرا غيره كالمرآة  
 فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما ارسى فيهما من الصوت  
 فان قصدت الى مشاهدة الصوت فالمرآة في تلك الحالة  
 مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصد ابل تبعا ولا يمكن لك  
 ان تحكم عليها او بها كما يمكن للصوت وان قصدت الى  
 مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة لا تحكم عليها او بها  
 وتكون الصوت حينئذ مبصرة تبعا غير محكوم عليها او  
 بها فنسبة البصرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى المحسوسات  
 واذا تمهد هذا فنقول معنى الابتداء معنى تعلق بغيره كما  
 ليس مثلا فذلك المعنى اذا لاحظته العقل قصد او بالذات  
 كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحة لان يحكم عليه كما  
 نقول الابتداء معنى اضافي او بسكا نقول ما يبحث عنه  
 معنى الابتداء ويلزم منه ادراك متعلقه تبعا وبالعرض  
 اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد  
 ملاحظة على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق مخصوص  
 فنقول ابتداء من البصرة ولا يخرج عن ذلك عن الالهي  
 الاستقلال

الاستقلال واذا لاحظته العقل من حيث انه حاله بين  
 السبب والبصر وجعله آلة لمعرفة حالها ومرآة لمشاهدتهما  
 على هيئة الانضمام والارتباط كان معنى غير مستقل  
 بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه اوبه وبهذا الا  
 اعتبار مدلول لفظ من وهذا معنى ما ذكره ابن الحاجب  
 الايضاح حيث قال المضمرة ما دل على معنى في نفسه  
 يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتبار نفسه  
 وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك  
 قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى باعتبار حاصله في  
 غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتبار في نفسه فقد  
 اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما واجب ليتحصل معناه  
 في الذهن لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة للا  
 حظته لا لان الواضع اشترط في دلالة على معناه الا  
 فرادى على ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لا يمكن فهم  
 معناه والحكم عليه وبني نفسه فانه لا يرجع الى طائل  
 تحته وايضا فحيث لا دليل على هذا الاشتراط في الحرف



سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك  
بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة فالفرق الذي  
ذكره بان ذكر المتعلق في الحروف لا جل الدلالة في  
تلك الاسماء لاجل تحصيل الغاية التي هي التوصل  
تحكم بحيث واما بيان عموم الوضع في كلمة من فهو  
الوضع بعقل معنى الابتداء مطلقا وهو امر مشترك  
بين الابتداءات الشخصية التي هي كل منها ملحوظة  
تبعاً ووضع لفظ من له اى لكل منها وقس على هذا  
سائر الحروف بخلاف الاسم والفعل فان معنى الاسم  
بتمام مستقل بالمفهومية والفعل وان كان تمام  
معناه غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم  
عليه وبه الا ان جزء معناه اعنى الحدث مستقل  
بالمفهومية والحاصل ان قائم مثلاً يدل على حدث  
وهو القام ونسبة مخصوص بينه وبين فاعل اعنى  
النسبة الحكيمة الخبرية فانها ملحوظة من حيث انها  
حالة بين الحدث وبين فاعله والة لتعرف حالهما

الا ان

الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ عليه والآخر ان كان  
متعيناً في نفسه بوجه وملحوظاً بذلك الوجه والاما  
امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه  
فلا يتحصل هذا الجزأى للنسبة الحكيمة الا بملا  
حظة الفاعل فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق الحرف  
فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية  
فلا يصح ان يحكم عليه بشئ نعم جزؤه اعنى الحدث  
وحده ما خوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شئ  
آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوماً به وممتازاً  
عن الحرف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت لم  
جعل النسبة التامة مضمومة الى المنسوب جعل  
المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه  
كذلك مع انها حالة تبيينهما ولا اختصاص لها  
باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة  
بالمنشوء متعلقة بالمنسوب اليه كالابن القائمة بالاب المتعلقة  
بالابن فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل



قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان  
كذلك الصفة نحو قائم فلم جازان يكون الصفة محكوما  
عليها اوبه بهادون الفعل اجيب بان النسبة في العا  
الفعل نسبة تامة متفردة ~~نحو~~ بنفسها غير مربوطة  
بغيرها اصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة  
بمخلاف الصفة فان النسبة المعتبر فيها نسبة تقييدية  
غير تامة لا تقتضي انفراد المعنى المعتبر عن العباد فلا  
غير وعدم ارتباطها به ولا يكون هي ايها مقصودة  
اصلية بالافادة من العباد فلا جاز ان يلاحظ جانب  
الذات تاق ~~فمحصّل~~ فتجعل محكوما عليها فلا يصلح  
عليها ولا بها فان قلت ما ذكرته من ان مجموع  
الفعل وفاعله لا يصلح لان يكون محكوما بهما في ما  
ذكره النحاة من ان المسند في قولنا زيد قام ابوق هو الجملة  
الفعلية اجيب بان المقصود ههنا حكمان احدهما الحكم  
بان ابا زيد قائم والثاني الحكم بان زيد قائم الاب لا شك  
ان هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحين من هذا  
الكلام

الكلام بل المقصود الاصلى احدهما والاخر يفهم التراما  
فان كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبارها  
مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لقيما  
المقيد بالاب الا ترى انك لو قلت قام ابو زيد واوقعت  
النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام زيد  
ابوق ايضا كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبر اعنه وثمة  
تسمع من النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام لتجريد  
عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقريية ذكر زيد قبله  
ايراد الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده  
مع الايقاع التنبيه الخامس قد عرفت مما سبق من الفرق  
بين الفعل والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل النحوي  
حد والفعل بان ثمة ما دل على معنى ~~نحو~~ نفسه مقترن  
باحدا الا زمنة الثلاثة واورد عليه ان ضاربا يصدق عليه  
هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بما منع فيما سبق من الفرق  
بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل ما دل على  
حدث ونسبة الى موضوع وزمانها على الحد اولها ان



اعتبر في مفهومه فصار ب ليس كذلك لانه يدل على ذات  
ونسبة الحدث اليها فاللحوظ اولاً في الفعل الحدث وفي  
في المشتق الذات ويحتمل ان يعود الضمير في قوله فانه  
الى ضارب ويكون لا كلمة مانافية التنبيه السادس و  
يعلم اي مما سبق من التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم  
الجنس اعلم ان في اسم الجنس مذهبين احدهما وهو لا  
كثر استعماله انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها و  
يسمى فرداً منتشراً ذهب اليه ابن الحاجب والزحشرى  
والآخر انه موضوع للماهية من حيث هي كما ذهب اليه  
المصنف رحمه الله في التقسيم ولا يخفى ان علم الجنس غير  
مذكور في التقسيم فلا بد من تأويل هذا الكلام وهو ان  
الفرق الذي ذكره مبني على قول من يجعل اسم الجنس  
موضوعاً للماهية من حيث هي كما ان علم الجنس كذلك  
لك الا ان بينهما فرقا فان علم الجنس كاسامة وضع بجو  
للجنس المعين فبدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة  
للمخاطب متعينة عند معهوده كما ان الاعلام  
الشخصية

الشخصية تدل بجواهرها بحسب الوضع على ان تلك الاشخاص  
شخص معهودة متعينة لديه واسم الجنس كالاسد لا  
يدل على ذلك التعيين بجوهره اصلاً بل وضع لغير معين  
من تلك الحقيقة ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من خارج  
باله من نحو اللام للتعريف فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس  
وخارج من مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على ان اسم  
الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس الحقيقة من  
غير اعتبار التعيين وان معنى علم الجنس معلوم موضوع  
للحقيقة باعتبار التعيين فيه اسند معرفة الفرق الى هذا  
التقسيم الدال على مبنى الفرق تأمل التنبيه السابع الموصو  
عكس الحرف هذا اشار الى فرق آخر بين الموصول والحرف  
يفهم التزامهما من الفرق المذكور صريحاً وهو استقلال المعنى  
وعدمه فان الحرف يدل على معنى في غيره وتصله بغيره  
بما اي بذلك الغير الذي هو اي معنى الحرف معنى فيه  
والموصول عكس ذلك اذ معناه امر مبهم عند السامع يتعين  
عنده بمعنى فيه اي بمفهوم الصلة الذي هو معنى فيه



اي في الموصول وانما قيدنا الابهام بكونه عند السمع  
لانتفاء الابهام في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع  
عند المتكلم التنبيه الثامن الفعل والحرف يشتركان في انها  
يلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير هذا الشارة  
الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف مستعملين فمعنا  
هما وهي ان صحة الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في  
نفسه اي استقلاله بالمفهومية ليتمكن اثبات غيره له  
وكل واحد من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية بل امر  
ثابت للغير فعنى من مثلكا ذكر هو الابتداء انها هي  
يكون آله للملاحظة الغير كالسير البصرة ومعنى ضرب  
هو ذلك الحدث المنشئ الى فاعل ما بحيث تكون النسبة  
مرآة للملاحظة طرفيهما وآلة لتعرفهما ومن هذه الجهة ان  
من كون كل من مفهومي الفعل والحرف امر غير ثابت في نفسه  
نفسه بل لغيره لا يثبت له الغير اي لا يثبت لغير لكل  
منهما بل لا يثبتان لشيء اصلا اذا كانا مستعملين فمعنا  
هما وانما قيدنا بالاستعمال لئلا يفهم ينتقض بقولهم ضرب  
فعل

فعل ماضى من حرف جر فان الالفاظ كلها من حيث انفسها  
اي مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعه هي  
مساوية الاقدام في صحة الحكم عليها وبها ومنهم من قال  
ومن مثله في تلك الصورة اسمان باعتبار دعوى وضع الالفاظ  
الموضوعه لمعان لانفسها ايضا في ضمن ذلك الوضع حيث  
لا دليل لهم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ وارادة نفسه  
لزم عليهم دعوى وضع المهملات في مثل قولهم حبس  
مهملا او ثلثة اخر ولا يقدم عليها عاقل فضلا عن فاضل  
ولقائل ان يقول فيمنئذ لا يكون آمنوا في قوله تعا واذا قيل  
لهم آمنوا اسما لانتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظ  
فلا يصدق قول النحاة ولا يتأني الكلام الا في اسمين او  
فعل واسم والجواب ان المراد من قولهم ولا يتأني الا في  
اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما وآمنوا من حيث ادراك  
نفس اللفظ به كالاسم مستقل بالمفهومية ولا بد من  
اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يشك في ذلك  
الحصر وتعريف الكلام والمبتداء اللهم الا ان يقال



ذلك المحصر تلك التعريفات مبنية على اعتبارها ما هو الشائع  
في الاستعمالات لا على اعتبار التوارد وإذا كان معنى الفعل  
والحرف كذلك فامتنع الخبر عنهما التنبيه التاسع  
الفعل مدلوله كلي ولما ذكر في التنبيه الثامن من جهة  
الاشتراك بعد بينهما ذكر في التنبيه التاسع جهة الأقران  
اعلم أن الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كلي وأما  
باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين  
إلى موضوع ما ففي كليته نظر بل هو باعتبار تمام معنا  
كالحرف فيما أن لفظة من موعده ضووعة وضعا عاما للكل  
ابتداء معين خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موعده  
وضعا عاما لكل نسبة للحدث إلى ما يخصها  
فجعله من أقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم  
ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا  
بالمفهومية قد يتحقق في ذوات متعددة صالحا لالا  
نتساب إلى كل منها فجاز نسبته إلى خاص منه أي  
كل واحد منها فيجوز به أي لفعل بالفعل اعتبار ذلك  
الحدث

الحدث عن شيء وهو بهذا الاعتبار مسند دائما إذ قد  
اعتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله  
مسندا إليه دون الحرف إذ يتحصل مدلوله أي تعقل  
مدلول الحرف الذي هو تحصيل الذهب إنما يحصل  
أي بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له من ~~موضوع~~ متعلقه  
وإذا كان غير مستقل في التعقل والتحقيق فلا يعقل غير  
فلا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك التنبيه العاشر  
في ضمير الغائب وفي كليته نظر فتأمل وجه النظر أن  
الضمير مطلقا سواء كان للغائب أو للمتكلم أو للمخاطب  
موضوع لكل من المشتبهات وضعا كلياً عاماً فقد علم منه  
أن في كليته ضمير الغائب باعتبار توهم وضع كل واحد من  
أفراده المفهوم كلي كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور  
نظراً وفي بعض النسخ وفي كليته وجزئيته نظر وجهه  
أن كثيراً ما يكون المرجع إليه الضمير الغائب كلياً كما يكون  
جزئياً والحكم بانه في أحدها مجاز بعيد لكثرة الجزم بكليته  
وجزئيته محل النظر فتأمل والحق أنه قد يكون كلياً وقد



يكون كلياً وقد يكون جزئياً والمصنف انما عدة من الجزئيات  
 نظراً الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمرات مطلقاً من  
 المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما  
 وضع لشيء بعينه التنبيه الحادى عشر المقصود من هذا  
 التنبيه لاشارة على تفرقه بين الاسماء تشابه الحرف في التزام  
 ذكر المتعلق وذلك مثل ذو وفوق فان مفهومهما كلي  
 لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جز  
 جزئين اضافيين بالنسبة الى معناها الذي هو الصاحب  
 والعلو لعرض الاضافة فلا يكونان جزئين بحسب <sup>الوضع</sup>  
 بل مجرد استعمالهما في الجزئين الإضافيين اللذين قد  
 يكونان جزئين حقيقيين وقد يكونان كليين كما تقول  
 الانسان ذو نطق وذو حيوة ولذا لا يصح ان يحمل على  
 الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلي فظهر  
 التفرق بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزئى <sup>بعض</sup> مشخص كما  
 بين التنبيه الثاني عشر لا يربك اى يوقعك في شبهة وشك  
 تعاد الالفاظ بعضها مكان اى <sup>بعض</sup> تناوب بعضها مكان

بعض

بعض وان قرئ بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضهما مكان  
 بعض على ان الجملة حال مؤكدة اذ المعتبر الوضع ختم الرضا  
 بدفع ما عسى ان يخطر ببعض الاوهام وهو ان الحكم  
 بالكلية والجزئية والعلمية والموصولية وامثالها لالفاظ  
 انما هو باعتبار استعمالها من المعنى فاذا قلت مثلاً جاز  
 ذو مال وارادت به زيد فيحتمل ان يتوهم انه جزئى  
 لاستعماله في الجزئى وكذا اذا انحصرت بلدة حفظ التورية  
 في زيد فقلت الذى حفظ التورية في هذه البلدة حاضر  
 فربما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلاما لشخصية لا اتحاد  
 المراد من كل منها ومن العلم المشخص وجه الدفع ما  
 ذكر ان المعتبر في الالفاظ حال الوضع والموضع

له في ذواصر كلى وان استعمل ههنا  
 في مشخص فلا يكون جزئياً بخلاف زيد  
 فانه جزئى بوضعه لذلك المشخص

وكذا الحال في مثل هذه

الصورة

كتاب حاشية الزبيدي  
 في شرح التلخيص  
 في شرح التلخيص